مجلة معهد الإمام الشاطبي

أنواع الوقف باعتبار الموقوف به في القراءات القرآنية

د .عبدالرحيم بن عبدالله بن عمر الشنقيطي

الأستاذ المساعد بقسم القراءات – كلية القرآن الكريم – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

- من مواليد عام ١٣٩٥هـ بالمدينة المنورة.
- تخرج في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤١٨هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم القراءات بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية عام١٤٢٢هـ بأطروحته: "**شرح العنوان لعبد الظاهر بن نشوان الجذامي (ت٦٤٩هـ) دراسة وتحقيقا من أول الكتاب إلى آخر التوبة**" ، كما نال شهادة الدكتوراه منه عام ١٤٢٨هـ بأطروحته: "**كنْز المعاني شرح حرز الأماني لمحمد بن أحمد الموصلي (ت٦٥٦هـ): دراسة وتحقيقا من أول الكتاب إلى آخر الأنعام**".
- من أعماله المحكمة المنشورة: "**موارد توجيه القراءات القرآنية**" ، "**حالات الشاطبية مع التيسير**".
- البريد الشبكي : draaa.sh@hotmail.com

الملخص

يجمع هذا البحث أنواع الوقف في القراءات القرآنية، وأَضْرُب كل نوع، في أربعة مباحث، وذلك بعد التمهيد بتعريف الوقف، وذكر أنواعه باعتبار الواقف وباعتبار الموقوف عليه.

وقد تضمّن خمسة عشر نوعاً هي : السكون، الروم، الإشمام، الإبدال، التسهيل، النقل، الحذف، الإثبات، الإمالة ،الفتح، المد، القصر، التفخيم، الترقيق.

وأهم ما توصل إليه البحث أن هذه الأنواع ترجع إلى أربعة أنواع هي: الوقف الأصلي، الوقف الإشاري، الوقف التخفيفي، الوقف الحكمي.

المقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فما فتئت عقول النجباء، وما انفكت أيادي النبلاء، تُغدِق علينا وافر العطاء، وتُسمِقُ فينا شامخ البناء، بالعلم المزهر، والجهد المبهر، والجني المثمر، ومن الفكر الرفيع السائد، والسعي البديع الرائد، جمع متفرّق المسائل في سِفْرٍ واحد؛ بصيد شوارده، وحد فرائده، ورصد مقاصده، وحصد فوائده.

وسيراً على سنن الأثبات، رجاء نيل أجزل المكرمات، جمعت ما في أصول القراءات من (**أنواع الوقف باعتبار ما يوقف به**) سائلاً ربي كريم مواهبه في تحقيق مطالبه.

- **أهمّية الموضوع وسبب اختياره:**

يرجع ذلك لما يلي:

- تعلّقه بقراءات القرآن الكريم، وكفى بذلك مكانةً وشرفاً.
- كونه تتمة لما جمع من أنواع الوقف باعتبار الموقوف عليه وباعتبار الواقف؛ حيث بقي جمع أنواع الوقف باعتبار الموقوف به، وهو موضوع هذا البحث.
- تعدد أنواع الوقف باعتبار الموقوف به في أبواب القراءات المتفرقة فحصرها في سِفرٍ واحدٍ أجمع وأنفع.
- الرغبة في إثراء مكتبة القراءات بالجديد المفيد؛ حيث إنَّ هذا الموضوع لم يُكتَب فيه تحت هذا العنوان حسب اطلاعي.

- **خطة البحث:**

يشتمل البحث على مقدِّمةٍ، وتمهيدٍ، وأربعة مباحث تمثل مضمون البحث،

وخاتمةٍ، وفهارس. وتفصيل ذلك على النحو التالي:

- **المقدمة**،وتتضمن أهمية الموضوع وسبب اختياره، وخطة البحث، ومنهجه.
- **التمهيد**، ويتضمن تعريفاً بالوقف.
- **مضمون البحث**، ويتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأوَّل: الوقف الأصلي.

المبحث الثاني: الوقف الإشاري.

المبحث الثالث : الوقف التخفيفي، وتحته مطالب:

- المطلب الأوَّل: الوقف بالإبدال.
- المطلب الثاني: الوقف بالتسهيل.
- المطلب الثالث: الوقف بالنقل.
- المطلب الرابع: الوقف بالحذف.

المبحث الرابع: الوقف الحكمي، وتحته مطالب:

- المطلب الأوَّل: الوقف بالإثبات.
- المطلب الثاني: الوقف بالإمالة والفتح.
- المطلب الثالث: الوقف بالمد والقصر.
- المطلب الرابع: الوقف بالتفخيم والترقيق.

- **الخاتمة**، وتتضمن أهمّ النتائج. ثم **الفهارس**.

- **منهج البحث**:

سلكت في هذا البحث المنهج التالي :

- أذكر كلّ نوعٍ من أنواع الوقف باعتبار الموقوف به في مبحث مستقل مبيناً ما يندرج تحته من أنواع .

- اجتهدت في بيان أَضْرُبِ كلّ نوعٍ معتمداً على استقراء جميع أحواله.

- اعتمدت ذكر ما يختصّ بالوقف دون ما يستوي فيه الوصل والوقف كالسكت مثلاً فلا وجه لذكره هنا.

- أذكر مثالاً لكلّ ضربٍ من الأضرب بغضّ النظر عن الأوجه الأخرى الجائزة في المثال المذكور، فليس مقصودي بيان الأوجه، وإنَّما بيان الأنواع وأضربها.

- أعزو الآيات القرآنية لسورها، وأوثّق المعلومات من مصادرها.

- لم أُترجم للقراء الوارد ذكرهم في البحث لشهرتهم الظاهرة.

التمهيد

تؤدي مادة (وَقَفَ) في اللغة معانٍ عديدة؛ فهي تؤدِّي معنى القيام، ومعنى السكون عن المشي كذلك في قولهم: (وقَف وقُوفاً)، وتؤدي معنى المعاينة في قولهم: (وقَفَ على الشَّيء)، وتؤدي معنى الحبس في نحو قولهم : (وقَّفَ الدارَ)، وغير ذلك من المعاني[1].

وأطلق العلماء مصطلح (الوقف) على معنى : قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه بنية استئناف القراءة.

وللوقف أنواع باعتبار الواقف، وأنواع باعتبار الموقوف عليه.

فأنواعه باعتبار الواقف هي :

- الوقف الاختياري : وهو ما كان بمحض اختيار القارئ.
- الوقف الاضطراري : وهو ما كان عن ضرورةٍ ؛ كسعالٍ ونحوه.
- الوقف الانتظاري: وهو ما كان لانتظار استيفاء الأوجه حال الجمع.
- الوقف الاختباري: هو ما كان لاختبار الشيخ لتلميذه حال القراءة عليه.

وأما أنواعه باعتبار الموقوف عليه: فقد اختلف العلماء فيها بين مُقلٍّ ومُكثرٍ، وأعدل الأقوال فيها أنَّها:

- الوقف التام: وهو ما كان على اللفظ المستقل عما بعده لفظاً ومعنىً؛ نحو: الوقف على أواخر القصص، وأواخر السور.
- الوقف الكافي: وهو ما كان على اللفظ المستقلّ عما بعده لفظاً لا معنى؛ نحو: الوقف على قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥].

---

(١) انظر: مختار الصحاح للرازي: (ص٧٣٣)، (وقف)، والمعجم الوسيط بإخراج نخبةٍ من العلماء: (ص١٠٥١) ، (وقف).

وكلاهما يصح الوقف عليه والابتداء بما بعده.

- الوقف الحسن: وهو ما كان على اللفظ المتعلّق بما بعده لفظاً ومعنى وأفاد معنى يحسن السكوت عليه؛ نحو: الوقف على قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ أوَّل الفاتحة [الفاتحة:٢]، فيصح الوقف عليه ولا يصح الابتداء بما بعده.

- الوقف القبيح: وهو ما كان على اللفظ المتعلّق بما بعده لفظاً ومعنىً ولم يُفد معنىً يحسن السكوت عليه؛ نحو: الوقف على لفظ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾ أوَّل الفاتحة، أو أوهم معنىً غير مرادٍ؛ نحو الوقف على قوله تعالى: ﴿فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ وَلِأَبَوَيۡهِ﴾ [النساء: ١١] ؛ حيث يتغيّر المعنى.

ولا يصح الوقف في الحالتين[1].

فاللفظ إمَّا أن لا يتعلّق بما بعده لا لفظاً ولا معنىً، وإمَّا أن يتعلّق معنىً لا لفظاً، وإمَّا أن يتعلّق لفظاً ومعنىً ويفيد معنىً يحسن السكوت عليه، أو لا يفيد معنىً يحسن السكوت عليه، وهذا ما تقتضيه القسمة العقلية ومن زاد في التقسيم فلا يخرج عنها بحال، ومن أنقص فيه فقد أخلّ بها؛ ولهذا كان هذا القول أعدل الأقوال، والله تعالى أعلم.

وللوقف باعتبار الموقوف به أربعة أنواعٍ كذلك، توصلت إليها بعد استقراء ما يوقف به في القراءات؛ وهي الوقف الأصلي، والوقف الإشاري، والوقف التخفيفي ، والوقف الحكمي، وسأبيّنها في هذا المباحث التالية بعون الله تعالى وتوفيقه.

(١) انظر: التمهيد لابن الجزري: (ص١٧٧) وما بعدها، والنشر لابن الجزري: (١/ ٢٢٤) وما بعدها، والإضاءة للضباع: (ص٣٥) وما بعدها، وهداية القارئ للمرصفي: (ص٣٦٧) وما بعدها.

المبحث الأوَّل

الوقف الأصلي

السكون هو الأصل في الوقف؛ إذ الوقف: هو التوقف عن تحريك الحرف والتوقف هو عين السكون، والموقوف عليه بالسكون على ضربين:

ساكن غير مدّيّ، وساكن مدّيّ.

فالساكن غير المدّيّ على ضربين :

ما كان سكونه لازماً، وما كان سكونه عارضاً.

فما كان سكونه لازماً؛ نحو: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر:٢]؛ فالسكون لازمٌ وصلاً ووقفاً لكون اللفظ فعل أمرٍ مبني على السكون.

وما كان سكونه عارضاً للوقف؛ نحو: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر:٣]؛ فإنَّ لفظ ﴿ٱلْأَبْتَرُ﴾ مرفوع لكونه خبر إنَّ وإنَّما سكن لأجل الوقف.

والساكن المدّيّ على ضربين :

ساكن أصلي، وساكن مبدل.

فالساكن الأصلي يكون ألفاً وواواً وياءً، سواء كان ظاهراً في الوصل والوقف؛ نحو: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه:١٢١]، ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ﴾ [البقرة:١٨٧]، ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه:٣٩]، أو كان ظاهراً في الوقف فقط؛ نحو: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل:١٥] ،﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الأعراف:٤٣]، ﴿يُحْيِ ٱلْأَرْضَ﴾ [الروم:٥٠]؛ إذ يوقف على ﴿وَقَالَا﴾ بالألف، وعلى ﴿وَقَالُواْ﴾ بالواو، وعلى ﴿يُحْيِ﴾ بالياء، ولا يظهر ذلك إلاَّ وقفاً؛ لامتناعه وصلاً بالتقاء الساكنين.

وحرف المدِّ في جميع ذلك أصليٌّ.

والساكن المبدل على ضربين:

مبدلٌ من همزة، ومبدلٌ من تنوين منصوبٍ.

فالمبدل من همزةٍ يكون ألفاً أو واواً أو ياءً؛ نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ﴾ [يوسف:٤٣]، ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن:٢٢]، ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ﴾ [البروج: ١٣]، والوقف على نحو: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:١٩]، سواء كان للفظ مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً؛ فتبدل الهمزة في جميع ذلك حرف مدٍّ من جنس حركة ما قبلها، وإبدالها في الوقف خاصة مذهب حمزة وهشام حيث يَؤُولُ اللفظ وقفاً إلى: ﴿الملا﴾، و﴿اللؤلو﴾ لهشام، و﴿اللولو﴾ لحمزة، و﴿يبدي﴾، و﴿السما﴾، في أحد الأوجه الجائزة فيها.

وحرف المد في جميع ذلك مبدل وليس أصلياً.

والمبدل من تنوين منصوب يكون ألفاً خاصة؛ نحو الوقف على: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [المؤمنون:١٨] ؛ حيث يَؤُول اللفظ وقفاً إلى ﴿ماءا﴾، والألف مبدلة من تنوين وليست أصلية[1]؛ وإنَّما ذكرت في هذا المطلب ما يستوي فيه الوصل والوقف؛ كالساكن الأصلي استيعاباً لأحوال السكون في الوقف عموماً؛ لأنَّه أصل الوقف.

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء للأنباري: (ص٢٠) وما بعدها، وجامع البيان للداني: (١/ ٤٨٤)، وشرح شعلة على الشاطبية: (ص٢٧٧، وص٢٨٠)، والنشر: (٢/ ١٢٠-١٢١)، وشرح الطيبة لابن الناظم: (ص١١٨-١١٩).

المبحث الثاني
الوقف الإشاري

يُشار بالرَّوْم والإشمام والإلحاق إلى حركة الحرف المتحرّك في الوصل؛ حيث تُحذف في الوقف.

فالرَّوْم: إتيانٌ ببعض حركة المضموم؛ نحو : ﴿مِن قَبْلُ﴾ [البقرة:٢٥]، والمرفوع نحو: ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال:٤]، والمكسور نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة:٣١]، والمخفوض نحو: ﴿مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت:٤٢].

والإشمام: ضمُّ الشفتين من غير صوت بُعَيْد إسكان الحرف المضموم والمرفوع.

ويمتنعان في المفتوح؛ نحو : ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة:٢]، والمنصوب نحو : ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ﴾ [النساء:١٧٢].

كما يمتنعان في المتحرك بحركةٍ عارضةٍ؛ كالمتحرّك لالتقاء الساكنين نحو: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ [المزمل:٢]؛ وكالمنقول إليه حركة من كلمة أخرى في نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن:١]؛ حيث يَؤولُ اللفظ نقلاً إلى: (قلُ وحي).

وفي الهاء المبدلة من تاء التأنيث؛ نحو: ﴿ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥]، وفي ميم الجمع؛ نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، يستوي في ذلك من وصلها من القراء ومن لم يصلها، واختلف في هاء الضمير؛ نحو: ﴿مِنْهُ﴾ [البقرة:٦٠]، ﴿ٱجْتَبَٰهُ﴾ [النحل:١٢١]، ﴿خَلَقَهُۥ﴾ [آل عمران:٥٩]، ﴿أُذُنَيْهِ﴾ [لقمان:٧] ، ﴿أَمْرِهِۦ﴾ [المائدة:٩٥]، ﴿خُذُوهُ﴾ [الدخان: ٤٧]، ﴿مَالُهُۥ﴾ [المسد:٢]، فقيل: بالجواز مطلقاً، وقيل: بالمنع مطلقاً، وقيل: بالمنع إن كانت الهاء بعد الضم أو الواو، أو الكسر، أو الياء، والجواز في غير ذلك.

والموقوف عليه بالروم والإشمام على ضربين: ثابتٌ ومتغيرٌ.

فالثابت: هو الحرف الأصلي أصلي الحركة فليس حرفاً مبدلاً من غيره ولا منقولاً إليه حركة غيره؛ نحو: الأمثلة السابقة؛ فسائرها حروفٌ أصلية الحركة، وهذا الضرب عامٌّ في سائر حروف الهجاء إلاَّ ما استثني آنفاً.

والمتغير: هو الحرف المبدل من غيره أو المنقول إليه حركة حرفٍ في كلمته، وهو خاصٌّ بتخفيف الهمز المتطرف غير المنصوب وغير المبدل حرف مدٍّ لحمزة وهشام؛ وذلك في أربع حالاتٍ خاصةٍ هي:

الحرف المنقول إليه حركة الهمز؛ نحو: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل:٥]، و﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١]، حيث تنقل حركة الهمزة إلى الفاء والواو ويوقف على الفاء بالرَّوْم والإشمام، وعلى الواو بالرَّوْم فقط.

الهمز المبدل واواً أو ياءً المدغم فيه ما قبله من واوٍ أو ياءٍ؛ نحو: ﴿قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨]، و﴿بَرِيٓءٌ﴾ [الأنعام:١٩]؛ حيث يَؤُول اللفظ وقفاً إلى (قروّ) و(بريّ)، ويوقف على الواو بالرَّوْم فقط، وعلى الياء بالرَّوْم والإشمام.

الهمز المبدل واواً أو ياءً على المذهب النحوي؛ نحو: ﴿لُؤْلُؤٌ﴾ [الطور:٢٤]، و﴿يُبْدِئُ﴾ [البروج:١٣]؛ حيث يَؤُول اللفظ وقفاً إلى (لولو) لحمزة، و(لؤلو) لهشام، و(يبدي)، ويوقف على الواو بالرَّوْم فقط وعلى الياء بالرَّوْم والإشمام.

الهمز المبدل واواً أو ياءً على المذهب الرسمي؛ نحو: ﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾ [إبراهيم: ٢١] ،﴿وَإِيتَآيِ﴾[النحل:٩٠]؛ حيث يَؤُول اللفظ وقفاً إلى: (الضعفاو)، و(إيتاي)، ويوقف على الواو بالرَّوْم والإشمام، وعلى الياء بالرَّوْم فقط.

والإلحاق زيادة هاء السكت وقفاً؛ وهو على ضربين: مطردٌ وغير مطردٍ؛ فالمطرد: في خمسة أصولٍ:

الأصل الأوَّل: (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف جر: نحو: ﴿عَمَّ﴾ [النبأ:١]؛

فيقف البَزِّيُّ ويعقوب عليها بهاء السكت بخلافٍ عنهما.

الأصل الثاني : (هو)، و(هي) حيث وقعا؛ فيقف يعقوب عليهما بهاء السكت بلا خلافٍ.

الأصل الثالث: النون المشددة الداخلة على هاء الغيبة من جمع الإناث مطلقاً؛ نحو: ﴿هُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ فيقف يعقوب عليها بهاء السكت بخلافٍ عنه.

الأصل الرابع : ياء المتكلم المشدّدة ؛ نحو: ﴿عَلَيَّ﴾ [النساء:٧٢]، و﴿بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ؛ فيقف يعقوب عليها بهاء السكت بخلافٍ عنه.

الأصل الخامس: نون جمع المذكّر السالم؛ نحو: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]؛ فيقف يعقوب عليها بهاء السكت بخلافٍ عنه.

وغير المطرد في كلماتٍ مخصوصةٍ؛ ومنها: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ [هود:٧٢]؛ فيقف رُوَيْسٌ عليها بهاء السكت بخلاف عنه[1].

(١) انظر: التيسير للداني: (ص٥٤)، والتحديد للداني: (ص١٦٩-١٧١)، والنشر: (٢/ ١٢١) وما بعدها، و(٢/ ١٣٣-١٣٦)، وإرشاد المريد للضباع: (٨٤-٨٥)، وغاية المريد لعطية نصر: (ص١٨١) وما بعدها.

المبحث الثالث

الوقف التخفيفي

المطلب الأوَّل : الوقف بالإبدال :

الموقوف عليه بالإبدال ثلاثة أحرف: الهمزة، والنون الساكنة المسماة تنويناً، وتاء التأنيث.

فإبدال الهمزة في الوقف خاصة مذهب حمزة ويوافقه هشام في المتطرفة، وهو على ثلاثة أضربٍ: قياسي، ونحوي، ورسمي.

فالقياسي: ضربان؛ ضرب بإبدالها حرف مدٍّ ألفاً أو واواً أو ياءً؛ فتبدل ألفاً إذا سكنت وفتح ما قبلها؛ نحو: ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [السجدة:١٩]، و﴿يَنفَيَّؤُاْ﴾ [النحل:٤٨] ؛ حيث يَؤُول اللفظ وقفاً إلى: (ماوى)، و(يتفيا).

كما تُبدل ألفاً إذا تطرّفت مسبوقةً بألفٍ مطلقا ؛ نحو: ﴿ٱلسَّمَآءَ﴾ [البقرة: ١٩]، سواء كان اللفظ مرفوعا أو منصوباً أو مجروراً حيث يَؤُول اللفظ وقفاً إلى (السما).

وتبدل واواً إذا سكنت وضُمَّ ما قبلها؛ نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٣]؛ و﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن:٢٢]؛ حيث يَؤُول اللفظ وقفاً إلى: (يومنون)و(اللولو) لحمزة، و(اللؤلو) لهشام.

وتُبدل ياء إذا سكنت وكُسِر ما قبلها؛ نحو: ﴿وَرِءْيًا﴾ [مريم:٧٤]، ﴿وَهَيِّئْ﴾ [الكهف:١٠]؛ حيث يَؤُول اللفظ وقفاً إلى (رِيِيا) و(هيّي).

وضرب بإبدالها واواً أو ياءً غير مَدِّية، وهو على ضربين:

ضربٌ بلا إدغامٍ: وهو أن تُفتحَ الهمزة ويُضم ما قبلها، فتبدل واواً؛ نحو: ﴿مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران:١٤٥]، أو تُفتح ويُكسر ما قبلها، فتبدل ياءً؛ نحو: ﴿مِاْئَةَ﴾ [البقرة:٢٥٩] ؛ حيث يَؤُول اللفظ وقفاً إلى (مُوَجَّلا)، و(ومية).

وضرب بإدغامٍ : وهو أن تُسبق بواوٍ أو ياءٍ أصليتين أو زائدتين؛ نحو: ﴿سُوٓءَ﴾ [البقرة:٤٩]، و﴿قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٢٨]، و﴿شَىْءٍ﴾ [البقرة:٢٠]، و﴿خَطِيٓـَٔةً﴾ [النساء:

١١٢] ؛ فتبدل في المثالين الأوَّلين واواً وتُدغم الواو قبلها فيها، وتُبدل في المثالين الأخيرين ياء وتُدغم الياء قبلها فيها؛ حيث يؤُول اللفظ وقفاً إلى: (سوّ) و(قروّ) و(شيّ) و(خطيّة).

والنحوي: أن تُبدل واواً إذا كُسِرت وسُبِقت بضمٍّ؛ نحو: ﴿سُيِٕلُواْ﴾ [الأحزاب: ١٤] ؛ وتُبدل ياءً إذا ضُمَّت وسُبِقت بكسرٍ؛ نحو: ﴿مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [البقرة:١٤] ؛ حيث يَؤُول اللفظ وقفاً إلى (سولوا) و(مستهزيون).

والرسمي: أن تُبدلَ واواً إذا رُسمت على واوٍ، وتُبدل ياءً إذا رُسمت على ياء، وهو مذهبٌ سماعيٌّ مُقيَّدٌ بالرواية، ولا يُطرد في جميع الألفاظ؛ وذلك نحو: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[المائدة:٣٣]،ونحو:﴿وَمِنۡ ءَانَآيِٕ ٱلَّيۡلِ﴾ [طه:١٣٠] ؛ حيث يَؤُول اللفظ وقفاً إلى: (جزاو) و(آناي).

وإبدال النون الساكنة المسماة تنويناً خاصّ بالداخلة على المنصوب فتبدل ألفاً؛ نحو: ﴿حَتۡمٗا مَّقۡضِيّٗا﴾ [مريم:٧١]، و﴿دُعَآءَ وَنِدَآءَۢ﴾ [البقرة:١٧١]؛ حيث يَؤُول اللفظ وقفاً إلى: (حتماً مقضيا) و(دعاءً ونداءا). إلا تاء التأنيث المبدلة هاءاً نحو ﴿وَشَجَرَةً﴾ [المؤمنون:٢٠] حيث يوقف عليها بالهاء الساكنة [شجره].

وإبدال تاء التأنيث جعلها هاء في الوقف، وهو على ضربين :

ضربٌ متّفقٌ عليه، وضربٌ مختلف فيه.

فالمتّفق عليه: ما رُسِمت فيه تاء التأنيث هاءً فجميع القراء يقفون فيه بالهاء؛ نحو: ﴿ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥].

والمختلف فيه: ما رُسِمت فيه تاء التأنيث تاءً؛ فمن القرَّاء من وقف بالهاء، ومنهم من وقف بالتاء، بتفصيلٍ مذكورٍ في مظانِّه؛ وذلك نحو: ﴿ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ﴾[1]

(١) انظر: الإقناع لابن الباذش: (ص٣٢٠) وما بعدها، وإبراز المعاني لأبي شامة: (٢/ ٢٠٨) وما بعدها، والعقد النضيد للسمين الحلبي: (٢/ ٩٣٥) وما بعدها، والنشر: (٢/ ١٢٠)، وشرح الطيبة للنويري: (١/ ٤٨٩) وما بعدها، وشرح الطيبة لابن الناظم: (ص١٧٢) وما بعدها.

[آل عمران:٣٥].

والإبدال بسائر أنواعه تخفيفٌ للفظِ؛ إذ لا يقف القارئ غالباً إلاَّ وقد فتر صوته وضاق نفسه، والمناسب والحالة هذه التخفيف والإبدال أخف من التحقيق.

المطلب الثاني : الوقف بالتسهيل :

الموقوف عليه بالتسهيل الهمزة خاصة في مذهب حمزة ويوافقه هشام في المتطرفة، وتسهيلها على ضربين: تسهيل المتوسطة، وتسهيل المتطرفة.

فتسهيل المتوسطة في ثمانية أحوال:

الأوَّل : في الهمزة المفتوحة بعد فتح؛ نحو: ﴿مَـَٔارِبُ﴾ [طه:١٨].

الثاني : في الهمزة المضمومة بعد فتح؛ نحو: ﴿رَءُوفٌ﴾ [البقرة:٢٠٧].

الثالث: في الهمزة المضمومة بعد ضمٍّ؛ نحو: ﴿رُءُوسِهِمْ﴾ [إبراهيم:٤٣].

الرابع: في الهمزة المضمومة بعد كسرٍ؛ نحو: ﴿ٱلْخَـٰطِـُٔونَ﴾ [الحاقة:٣٧].

الخامس: في الهمزة المكسورة بعد فتحٍ؛ نحو: ﴿مُطْمَئِنِّينَ﴾ [الإسراء:٩٥].

السادس: في الهمزة المكسورة بعد ضمٍّ؛ نحو: ﴿سُئِلُوا۟﴾ [الأحزاب:١٤].

السابع: في الهمزة المكسورة بعد كسرٍ؛ نحو: ﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ [الحجر:٩٥].

الثامن: في الهمزة المسبوقة بألفٍ؛ نحو: ﴿جَآءَكُمْ﴾ [البقرة:٨٧]، ﴿ءَابَآؤُكُمْ﴾ [النساء:١١]، ﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣١].

وتسهيل المتطرفة لا يتأتى إلاَّ بالرَّوْم؛ فهو خاصٌّ بما يصحّ دخول الرَّوْم فيه دون غيره؛ وهو في حالتين:

في الهمز المسبوق بمتحرّكٍ؛ نحو: ﴿ٱلْمَلَأُ﴾ [الأعراف:٦٠].

في الهمز المسبوق بألفٍ إذا كان الهمز مرفوعاً أو مجروراً فقط؛ نحو: ﴿يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٩٠]، ﴿ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

فلا يصحّ دخول التسهيل في المتطرّفة في نحو: ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ [الأنعام:١٠]،

ونحو: ﴿وَٱلسَّمَآءَ﴾ [الذاريات:٤٧]؛ لعدم جواز دخول الرَّوْم فيهما، والتسهيل في المتطرفة لا يتأتى إلاَّ بالرَّوْم(١).

والتسهيل بسائر أنواعه تخفيفٌ للفظ؛ إذ لا يقف القارئ غالباً إلاَّ وقد فتر صوته وضاق نفسه، والمناسب والحالة هذه التخفيف والتسهيل أخف من التحقيق.

المطلب الثالث : الوقف بالنقل:

الوقف بالنقل خاصٌّ بما فيه همزةٌ متحرّكةٌ مسبوقةٌ بساكنٍ فتنقل حركة الهمزة إلى الساكن فيتحرك بحركتها وتحذف الهمزة.

والنقل في الوقف خاصة مذهب حمزة ويوافقه هشام في الهمزة المتطرفة.

والموقوف عليه بالنقل على ثلاثة أضرُبٍ:

مبتدأ به، ومتوسطٌ، ومتطرفٌ.

فالمبتدأ به: تُنقل حركته للساكن قبله مطلقاً ما لم يكن حرف مدٍّ، أو ميم جمعٍ سواءٌ انفصل عنه رسماً؛ نحو: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾ [المؤمنون:١]، أو اتصل به رسماً؛ نحو: ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة:١١]، حيث يَؤُول اللفظ وقفاً إلى (قدَ فلح) (الَرض).

والمتوسط تُنقل حركتُه للساكن قبله إذا كان صحيحاً، أو واواً وياءً أصليتين خاصة؛ نحو: ﴿قُرۡءَانٍ﴾ [يونس:٦١]، و﴿ٱلسُّوَأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠]، و﴿سِيَٓـَٔتۡ﴾ [الملك: ٢٧]؛ حيث يَؤُول اللفظ وقفاً إلى (قُرَان) و(السّوَى) و(سيَت).

والمتطرف: تُنقل حركته للساكن قبله إذا كان صحيحاً أو واواً أو ياءً أصليتين خاصةً؛ نحو: ﴿مِّلۡءُ﴾ [آل عمران:٩١]، ﴿ٱلسُّوٓءَ﴾ [النساء:١٧]، ﴿شَيۡءٖ﴾ [البقرة: ٢٠]؛ حيث يَؤُول اللفظ وقفاً إلى (ملْ) و(السو) و(شيْ)؛ فتُنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وتحذف الهمزة فيصير الحرف المنقول إليه حركة الهمزة آخر الكلمة فيوقف

(١) انظر: غاية الاختصار للهمذاني: (١/ ٢٥٦-٢٥٨)، شرح الشاطبية للورقي: (ص١٦٥) وما بعدها، والنشر: (١/ ٤٣٣-٤٤٠)، وشرح الطيبة لابن الناظم: (ص١١٨) وما بعدها.

عليه بالسكون ولا تظهر الحركة المنقولة إلاَّ بالرَّوْم أو الإشمام[1]، كما تقدَّم في المبحث الثاني.

والنقل بسائر أنواعه تخفيفٌ للفظ؛ إذ لا يقف القارئ غالباً إلاَّ وقد فتر صوته وضاق نفسه، والمناسب والحالة هذه التخفيف والنقل أخف من التحقيق.

المطلب الرابع : الوقف بالحذف :

الوقف بالحذف على ثلاثة أضرُب:

حذف المحذوف من الكلمة؛ نحو: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر:٦]؛ فأصل كلمة (يدع) (يدعو) بالواو ويوقف عليها بحذف الواو لجميع القرَّاء لحذفها رسماً.

حذف الثابت من الكلمة؛ نحو: حذف الهمزة التي لا صورة لها في مذهب حمزة وقفاً على المذهب الرسمي وهو مذهبٌ مقيّدٌ بالسماع من الرواية، ولا يطرد في سائر الألفاظ؛ فمثال ما حذف منه الهمزة ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام:٥]؛ حيث يَؤُول اللفظ وقفاً إلى: (يستهزون)، ومن هذا الضرب: فصل الموصول رسماً؛ نحو: ﴿وَكَأَيِّن﴾ [آل عمران:١٤٦]؛ حيث يقف أبو عمرو ويعقوب بالياء: (وكأي) ويحذفان النون.

حذف ما ليس من الكلمة؛ نحو: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:١٧٣]؛ حيث يوقف بحذف التنوين لجميع القراء، والتنوين ليس من الكلمة ،ونحو: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ [الإسراء: ٦٢]؛ حيث تحذف الياء وقفاً فقط في قراءة نافعٍ وأبي عمرو والياء ليست من الكلمة[2].

والحذف بسائر أنواعه تخفيفٌ للفظ ؛ إذ لا يقف القارئ غالباً إلاَّ وقد فتر صوته وضاق نفسه، والمناسب والحالة هذه التخفيف والحذف أخف من الإثبات.

---

(١) انظر: الإقناع: (ص٢٥٩)، ومبرز المعاني للعمادي (ص٢٦٤)، (ص٢٧١) وما بعدها، والنشر: (١/ ٤٣٢-٤٣٧)، وشرح الطيبة للنويري: (١/ ٤٨٩) وما بعدها.

(٢) انظر-مع مراعاة اختلاف التقسيم-: النشر: (٢/ ١٣٣) وما بعدها، و(٢/ ١٨٢)، وشرح الدرة للزبيدي: (ص١٨١) وما بعدها، وهداية القاري: (ص٤١٧) وما بعدها.

المبحث الرابع

الوقف الحكمي

المطلب الأوَّل: الوقف بالإثبات:

الوقف بالإثبات على ثلاثة أضرب هي:

إثبات الثابت من الكلمة؛ نحو: ﴿أَنَاْ نَذِيرٌ﴾ [العنكبوت:٥٠]، ﴿لَّكِنَّاْ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف:٣٨]؛ حيث يوقف على (أنا)، و(لكنا) بالألف لجميع القراء، ويلحق بهذا الضرب الوقف على المفصول رسماً؛ نحو: ﴿أَيَّا مَّا﴾ [النمل:١١٠]؛ حيث يصح الوقف على الكلمة الأولى (أيًّا) فصلاً عن الثانية، وعلى الكلمة الثانية (ما) وصلاً بالأولى لجميع القراء.

فعلى الفصل يكون الوقف بإثبات الثابت من الكلمة الأولى وعلى الوصل يكون الوقف بإثبات الثابت من الثانية.

إثبات المحذوف من الكلمة؛ نحو: ﴿مِن وَاقٍ﴾ [الرعد:٤٣]؛ حيث يقف ابن كثيرٍ بالياء (من واقي) والياء من الكلمة؛.

إثبات ما ليس من الكلمة؛ نحو: ﴿ٱلظُّنُونَاْ﴾ [الأحزاب:١٠]، و﴿ٱلرَّسُولَاْ﴾ [الأحزاب:٦٦]؛ حيث يقف ابن كثير والكسائي وحفصٌ وخلفٌ بألف في الوقف فقط والألف ليست من الكلمة ، ونحو: ﴿يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [يس:٢٣]؛ حيث يقف يعقوب بإثبات الياء وقفاً فقط والياء ليست من الكلمة ،ونحو وصل الموصول رسماً في نحو: ﴿كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين:٣]؛ حيث يوقف على الضمير (هم) في الكلمتين لجميع القرَّاء والضمير ليس من الكلمة[(١)(٢)].

---

(١) وجه اتصال الضمير في الكلمتين رسماً حذف الألف بعد الواو فيهما.

(٢) انظر-مع مراعاة اختلاف التقسيم-: النشر: (٢/ ١٣٣) وما بعدها، و(٣٤٧-٣٤٨)، وشرح الدرة للزبيدي: (ص١٨١) وما بعدها، وهداية القاري: (ص٤١٧) وما بعدها.

وليس للإثبات في سائر أنواعه علاقة ظاهرة بحقيقة الوقف فناسبه الوصف بالوقف الحكمي.

المطلب الثاني: الوقف بالإمالة والفتح :

الممال في الوقف خاصة ضربان:

١ – هاء التأنيث وما قبلها أو ما قبلها فقط على الخلاف في ذلك؛ نحو:﴿رَحْمَةً﴾ [آل عمران:٨]، ﴿جَنَّةٌ﴾ [البقرة:٢٢٦]؛ للكسائي وحمزة بتفصيلٍ مذكورٍ في بابه.

وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى أنَّ الممال هاء التأنيث وما قبلها، وذهب بعضهم إلى أنَّ الممال ما قبل هاء التأنيث خاصة.

فالجميع متفقون على إمالة ما قبل الهاء لظهوره في اللفظ واختلفوا في الهاء؛ فمن قال بعدم إمالتها احتجّ بأنَّها ساكنة فليست ألفاً يُنحى بها نحو الياء وليست مفتوحة يُنحى بفتحتها نحو الكسرة، ولا تكون الإمالة في غير ذين.

ومن قال بإمالتها احتج بأنَّ صوت الهاء في حال الوقف عند الكسائي وحمزة أضعف منه عند غيرهما فذلك الضعف هو الإمالة فيها.

٢ – الألف المتبوعة بساكنٍ؛ نحو: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [غافر:٥٣]، ﴿فِيهِۛ هُدًى﴾ [البقرة:٢]، فلا تتأتى فيها الإمالة الكبرى لمن يميل، ولا التقليل–الإمالة الصغرى–لمن يقلّل، ولا الفتح لمن يفتح إلاَّ في حال الوقف؛ إذ لا ينطق بها إلاَّ في حال الوقف خاصة؛ لأنَّها تُحذف وصلاً لالتقاء الساكنين.

وأمَّا إمالة السوسي وصلاً لما فيه راء غير منون؛ نحو: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ [البقرة:٢] ، فإنَّما هي إمالة الراء فقط وليست إمالة للألف ؛ إذ الألف محذوفة وصلاً[(١)].

(١) انظر: التذكرة لابن غلبون: (١/ ٢١٧–٢١٨، ٢٣٥) وما بعدها، وفتح الوصيد للسخاوي: (٢/ ٤٦٨، ٤٧٣) وما بعدها، والنشر: (٢/ ٧٤–٧٩، ٨٢) وما بعدها، وشرح الطيبة لابن الناظم: (ص١٥٦) وما بعدها.

وليس للإمالة والفتح علاقة ظاهرة بحقيقة الوقف فناسبهما الوصف بالوقف الحكمي.

المطلب الثالث : الوقف بالمد والقصر :

الموقوف عليه بالمد بأربع حركات توسطاً أو ست حركات إشباعاً، أو القصر بحركتين ضربان:

١- ما كان فيه همز مخفف إما بالتسهيل نحو: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، ﴿ٱلشُّهَدَآءِ﴾ مما كان مسبوقاً بألف متوسط الهمز مطلقاً أو متطرفه مرفوعاً أو مجروراً-كما تقدم في مطلب الوقف بالتسهيل- فيجوز فيه لحمزة القصر لزوال سبب المد والإشباع على الأصل ولهشام في المتطرف فقط القصر والتوسط لما تقدم. أو مخفف بالإبدال نحو: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ مما سبق بألف متطرف الهمز مطلقاً-كما تقدم في مطلب الوقف بالإبدال-فيجوز فيه لحمزة وهشام القصر على حذف إحدى الألفين للتخلص من التقاء الساكنين حيث إنه يلزم من إبدال الهمز ألفا التقاء ألفين ويجوز فيه التوسط على إبقاء الألفين ويجوز فيه الإشباع على الفصل بين الألفين بألفٍ ثالثةٍ.

٢- ما دخله سكونٌ عارضٌ للوقف وليس فيه همز مخفف وهو ثلاثة أضربٍ: ما فيه حرف مدٍّ -ألف ساكنة مفتوحٌ ما قبلها، أو واو ساكنة مضمومٌ ما قبلها، أو ياء ساكنة مكسور ما قبلها- ممدود مداً طبيعياً بحركتين في الوصل؛ نحو: ﴿قَالَ﴾ [البقرة:٣٠]، ﴿نُوحِ﴾ [النساء:١٦٣]، ﴿قِيلَ﴾ [البقرة:١١]، فيدخله التوسط بأربع حركاتٍ والإشباع بست حركات وقفاً للسكون العارض، فيتحصل فيه ثلاثة أوجهٍ: وجهٌ ثابتٌ له وصلاً ووقفاً، وهو حركتان قصراً؛ لأنَّه حرف مدٍّ يُمد طبيعة بحركتين، ووجهان زيدا وقفاً هما: التوسط والإشباع وسوغهما السكون العارض ويزولان بزواله.

• ما فيه حرف لينٍ – واو ساكنة مفتوح ما قبلها أو ياء ساكنة مفتوح ما قبلها– سواء كان مهموزاً أو غير مهموزٍ؛ نحو: ﴿خَوْفٌ﴾ [البقرة:٣٨]، ﴿بَيْتٍ﴾ [آل عمران:٩٦]، ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح:١٢] ففيه ثلاثة أوجهٍ وقفاً: القصر بحركتين، والتوسط بأربع حركاتٍ، والإشباع بست حركات؛ سوغها كلها الوقف بالسكون العارض فلا تجوز إلاَّ في الوقف؛ إذ حرف اللين في الوصل فيه السكون بدون قصرٍ ولا توسطٍ ولا مدٍّ، وإطلاق العلماء القصر فيه وصلاً إنَّما يريدون به حذف المدِّ بالكلية، إلاَّ أنَّ ورشاً له في المهموز التوسط والإشباع مطلقاً.

• ما فيه همزة متطرفة مسبوقة بألفٍ أو واوٍ أو ياءٍ غير لِينِيَّتَيْنِ؛ نحو: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:١٩]، ﴿ٱلسُّوٓءَ﴾ [النساء: ١٧]، ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ [الزمر:٦٩][(١)]، ففيها في الوقف وجهان التوسط والإشباع.

التوسط ثابت وصلاً ووقفاً؛ لأنَّه مدٌّ متصلٌ لا يجوز قصره لأحدٍ مطلقاً والإشباع ثابتٌ في الوقف فقط، وسوغه السكون العارض وقفاً ويزول بزواله ومثل الوقف بالإسكان الوقف بالإشمام في المرفوع فيما تقدَّم، أمَّا الوقف بالرَّوْم فإنَّه كالوصل يجوز فيه ما يجوز فيه[(٢)].

وليس للمد والقصر علاقة ظاهرة بحقيقة الوقف فناسبهما الوصف بالوقف الحكمي.

المطلب الرابع: الوقف بالتفخيم والترقيق :

المفخم والمرقق في الوقف خاصة الراء واللاَّم المتطرفتان وغيرهما يستوي فيه

(١) وهذا الضرب لغير من مذهبه الإشباع في المتصل، وغير من مذهبه تخفيف الهمزة وقفاً.

(٢) انظر: التحديد: (ص١٧٢-١٧٣)، والنشر: (١/ ٣٣٥-٣٣٦، ٣٤٦-٣٥٠)، وتقريب المعاني للشيخ سيد لاشين ﷾ والشيخ خالد الحافظ : (ص٦٧-٧٠)، وغاية المريد: (ص٩٦-٩٨، و(١٠٣-١٠٦).

الوصل والوقف ترقيقاً وتفخيماً.

والراء المتطرفة تُرقّقُ بعد كسرة؛ نحو: ﴿مُّقۡتَدِرٍ﴾ [القمر:٤٢]، وبعد الساكن المسبوق بكسرة؛ نحو: ﴿ٱلشِّعۡرَ﴾ [يس:٦٩]، وبعد الياء الساكنة؛ نحو: ﴿خَيۡرٌ﴾ [البقرة:٢٣٤] لجميع القرَّاء.

أمَّا الراء المسبوقة بإمالةٍ عند من يميل؛ نحو: ﴿كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ [المطففين: ١٨]، أو المسبوقة بترقيقٍ وهي في كلمة ﴿بِسِحۡرٍ﴾ [المرسلات:٣٢] لورشٍ؛ فيستوي فيها الوقف والوصل-حيث إنَّها مكسورة-فترقق وصلاً ووقفاً، وذكر العلماء هذين النوعين في جملة المرقق وقفاً إنَّما هو استيعابٌ للأنواع.

وما عدا المتقدم ذكره فهو مفخمٌ للجميع وقفاً؛ نحو: ﴿ٱلۡأَمۡرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿ٱلنَّهَارَ﴾ [آل عمران: ٢٧]، ﴿لَا وَزَرَ﴾ [القيامة:١١].

ويستوي الوقف في جميع ما تقدَّم أن يكون بالسكون أو الإشمام فيما يدخله، أمَّا الرَّوْم فهو يحكي حالة الوصل فيجوز فيه ما يجوز فيه.

وأمَّا اللاَّم فترقيقها وتفخيمها عند ورشٍ خاصة؛ وذلك أنَّ مذهبه تغليظ اللاَّم المفتوحة المسبوقة بصاد أو طاء أو ظاء مفتوحة أو ساكنة؛ فإن كانت اللاَّم المفتوحة متطرفة ووُقِف عليها؛ نحو:﴿يُوصَلَ﴾ [البقرة:٢٧]،و﴿ظَلَّ﴾ [النحل: ٥٨]، ﴿وَبَطَلَ﴾ [الأعراف: ١١٨]، فإنَّه يجوز فيها التغليظ –التفخيم- على الأصل والترقيق لزوال فتحة اللاَّم بالسكون(١).

وليس للتفخيم والترقيق علاقة ظاهرة بحقيقة الوقف فناسبهما الوصف بالوقف الحكمي.

(١) انظر: التيسير: (٥٣)، وإبراز المعاني: (٢/ ١٧٧-١٨٢، ١٨٦-١٨٧)، والنشر:(١٠٤-١٠٥، ١١١-١١٤).

الخاتمـة

الحمد لله على ما وفق وأعان من إتمام هذا البحث، وأسأله سبحانه وتعالى أن يجعله نافعاً متقبلاً، وبعد:

فأهم ما توصّلت إليه في هذا البحث ما يلي:

- أنَّ أعدل الأقوال في أنواع الوقف باعتبار الموقوف عليه القسمة الرباعية: (التام، والكافي، والحسن، والقبيح).
- أنَّ أنواع الوقف قد تتداخل أحياناً وهذا التداخل لا يلغي استقلالية كلّ نوعٍ عن الآخر؛ كالوقف بإبدال الهمزة المتطرفة ألفاً فإنَّه يَؤُول إلى السكون وهذا لا يلغي كون الإبدال نوعا مستقلا.
- أنَّ أنواع الوقف باعتبار الموقوف به الخمسة عشر يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام:

الوقف الأصلي: وهو الوقف بالسكون، ومعنى الأصالة فيه ظاهر؛ فالوقف هو الامتناع عن الحركة وهذا عين السكون.

الوقف الإشاري: وهو الوقف بالرَّوْم والإشمام والإلحاق؛ فإنَّ فيه إشارة إلى حركة الحرف الموقوف عليه في الوصل.

الوقف التخفيفي: وهو الوقف بالإبدال والتسهيل والنقل والحذف؛ لأنَّ فيها تخفيفاً للفظ.

الوقف الحكمي: وهو الوقف بما عدا المتقدم ذكره؛ وإنَّما أطلقت عليه الوقف الحكمي؛ لأنَّه لا علاقة ظاهرة لأنواعه بحقيقة الوقف كعلاقة الأنواع السابقة ؛ فأصالة السكون جاءت من حمله معنى الوقف، وإشارة الرَّوْم والإشمام والإلحاق جاءت بسبب زوال الحركة في الوقف، وتخفيف الإبدال والتسهيل والنقل والحذف

جاء ملائماً للوقف من حيث كونه محل استراحة ومظنة انقطاع النفس.

أمَّا الإثبات والإمالة والفتح والمد والقصر والتفخيم والترقيق فليست لها علاقة ظاهرة بحقيقة الوقف كعلاقة الأنواع السابقة فناسبها اصطلاح الوقف الحكمي، وعليه فتكون أنواع الوقف بجميع الاعتبارات رباعية.

هذا والله تعالى أعلم وأحكم، وما توفيقي إلاَّ بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

فهرس المصادر والمراجع

- **إبراز المعاني من حرز الأماني** : لعبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، تحقيق محمود عبد الخالق جادو- رحمه الله- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- **الإقناع في القراءات السبع**: لأحمد بن علي الأنصاري المعروف بابن الباذش، تحقيق أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

- **إرشاد المريد إلى مقصود القصيد** : لعلي بن محمد الضباع ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، بمصر.

- **الإضاءة في بيان أصول القراءة**: لعليّ بن محمد الضباع، دار الصحابة للتراث، طنطا، الطبعة الثانية.

- **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله تعالى**: لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ.

- **التحديد في الإتقان والتجويد**: لعثمان بن سعيد الداني، تحقيق غانم قدُّوري، دار عمار، عمان، الطبعة الثانية.

- **التذكرة في القراءات الثمان**: لطاهر بن عبدالمنعم بن غلبون، تحقيق أيمن سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى.

- **تقريب المعاني في شرح حرز الأماني**: للشيخين سيد لاشين أبو الفرح-رحمه الله رحمة واسعة- وخالد محمد الحافظ، دار الزمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى.

- **التمهيد في علم التجويد**: لمحمد بن محمد بن الجزري، تحقيق غانم قدُّوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.

- **التيسير في القراءات السبع** : لعثمان بن سعيد الداني، تحقيق أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت.

- **جامع البيان في القراءات السبع**: لعثمان بن سعيد الداني، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، ويحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى.

- **شرح الدرة المضية**: لعثمان بن عمر الزبيدي، تحقيق عبد الرازق موسى-رحمه الله-المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٩هـ.

- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**: لأحمد بن محمد بن الجزري، تحقيق جمال الدين شرف، دار الصحابة، طنطا، الطبعة الأولى.

- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**: لمحمد بن محمد النويري، تحقيق مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية بيروت.

- **العقد النضيد في شرح القصيد**: لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق أيمن سويد، دار نور المكتبات، جدة، الطبعة الأولى.

- **غاية الاختصار في القراءات العشرة أئمة الأمصار**: للحسن بن أحمد الهمذاني، تحقيق أشرف طلعت، الجماعة الخيرية، بجدة، الطبعة الأولى.

- **غاية المريد في علم التجويد**: لعطية قابل نصر، مكتبة كنوز المعرفة، بجدة، الطبعة السابعة.

- **فتح الوصيد في شرح القصيد**: لعلي بن محمد السخاوي، تحقيق مولاي الإدريسي، مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ.

- **كنز المعاني في شرح حرز الأماني**: لمحمد بن أحمد الموصلي المعروف بشعلة، تحقيق عبد الرحيم الشنقيطي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- **مبرز المعاني في شرح حرز الأماني**: لمحمد بن عمر العمادي، تحقيق د.سامي عبد الشكور، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- **مختار الصحاح**: لمحمد بن أبي بكر الرازي، دار ابن كثير، دمشق.

- **المعجم الوسيط**: بإخراج نخبة من العلماء، بمجمع اللغة العربية، المكتبة الإسلامية، استانبول.

- **المفيد في شرح القصيد**: لقاسم بن أحمد اللورقي، تحقيق عبد الحميد الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- **النشر في القراءات العشر**: لمحمد بن محمد بن الجزري، دار الكتاب العربي.

- **هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري**: لعبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، دار النصر، شبرا، الطبعة الأولى.

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	الصفحة
الملخص	٩١
المقدمة	٩٢
التمهيد	٩٥
المبحث الأوَّل: الوقف الأصليّ	٩٧
المبحث الثاني: الوقف الإشاري	٩٩
المبحث الثالث: الوقف التخفيفي	١٠٢
المطلب الأوَّل: الوقف بالإبدال	١٠٢
المطلب الثاني: الوقف بالتسهيل	١٠٤
المطلب الثالث: الوقف بالنقل	١٠٥
المطلب الرابع: الوقف بالحذف	١٠٦
المبحث الرابع: الوقف الحكمي	١٠٧
المطلب الأوَّل: الوقف بالإثبات	١٠٧
المطلب الثاني: الوقف بالإمالة والفتح	١٠٨
المطلب الثالث: الوقف بالمد والقصر	١٠٩
المطلب الرابع: الوقف بالتفخيم والترقيق	١١٠
الخاتمـة	١١٢
فهرس المصادر والمراجع	١١٤
فهرس الموضوعات	١١٦